الأمم المتحدة

S/2011/494

مجلس الأمن

Distr.: General
5 August 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، تجدون طيه الملاحظات الأولية التي أبدتها إريتريا على تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (S/2011/433) المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١ (انظر المرفق). وبينما تقوم إريتريا حاليا بإعداد رد شامل على التقرير، الذي أتيح للعموم منذ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، أكون ممتنا لو تفضلتم بإصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرايا **ديستا**
السفير والممثل الدائم

100811 100811 11-44593 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

الملاحظات الأوّلية التي أبداها يماني غبريب، المستشار السياسي لرئيس دولة إريتريا، بشأن تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

نيويورك، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١

دعوني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفدي لكم بصفتكم رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، ومن خلالكم لأعضاء اللجنة، لما قمتم به من ترتيب المشاورات غير الرسمية.

ويجب الإقرار بأنه على الرغم من التحفظات القوية التي أبدتها إريتريا على الموضوع برمته، فإنها تتعاون بشكل كامل مع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في الاضطلاع بولايته.

فقد قام فريق الرصد بزيارتين إلى إريتريا، وأجري أيضا نقاش غير رسمي ثالث في أوروبا. وردّت إريتريا أيضا على الاستفسارات الخطية التي طرحها الفريق. وترى إريتريا أن مادة تقرير الفريق وفحواه لا تعكسان تلك المناقشات، كما تعرب عن خيبة أملها الكبيرة. وفي المقابل، تلقى فريق الرصد تأييدا حاسما من إثيوبيا، التي تدعو بقوة إلى تمديد ولاية الفريق وتشديد نظام الجزاءات ضد إريتريا.

وتعرب إريتريا عن قلقها أيضا لأن محتويات التقرير عُرضت من قبل موظف دولي رفيع المستوى على مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي عقد في أديس أبابا. وقد استُخدم العرض الانتقائي على نحو غير ملائم لحمل قادة الهيئة على تغيير آرائهم، حيث دعوا لاحقا إلى فرض مزيد من الجزاءات على إريتريا.

ولا يسع الوفد الإريتري في هذه الفترة إلا أن يسجل ردا أوليا، إلا أنه يعتمد على وقائع، حيث إن إريتريا لم تُمنح نسخة من التقرير رغم أنها تقدمت بطلب خطي رسمي. وقُدمت إحاطة للوفد الإريتري وأتيح له الاطلاع على جزء من التقرير، لكن نظرا لضيق الوقت المخصص لذلك ولتعذر الاتصال بالسلطات المعنية في إريتريا لكي تدلي بتعليقاتها وبغرض التحقق من مختلف المزاعم الواردة في التقرير، فإنه يتعذر على الوفد تقديم رد كامل.

ومن ثم، تطلب إريتريا مرة أخرى إلى لجنة الجزاءات نسخة من التقرير وإتاحة الوقت الكافي لتقديم رد نهائي مشفوع بالوثائق الداعمة. فذلك من باب الإنصاف حيث لا يمكن الحكم على إريتريا استنادا إلى وثيقة لا تملكها ودون أن تتاح لها الفرصة للدفاع عن نفسها بالشكل المناسب.

استعراض إريتريا العام لتقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

يمكن تقسيم التقرير إلى ثلاثة أجزاء: المعلومات الأساسية والتحليل؛ والمتن الرئيسي من التقرير الذي يتضمن اتهامات محددة؛ والتوصيات.

ويمكن استخلاص النقاط التالية من استعراض إريتريا العام للتقرير:

- يزخر الفرع من التقرير المتعلق بالخلفية (السياق) بإفادات شاملة عن سياسات الحكومة الإريترية وممارساتها ومؤسساتها وكذلك بالاتهامات الفاضحة التي لا تستند لا إلى الواقع في الميدان ولا إلى المتن الرئيسي للتقرير. ويمكن لقراءة عارضة للتقرير أن تفضي بسهولة إلى تصورات مضللة واستنتاجات مغلوطة، بينما تكشف قراءة متأنية أن التقرير مليء بالاتهامات إلا أنه يفتقر إلى أدلة ملموسة.

- تندرج الاتهامات الموجهة إلى إريتريا في المتن الرئيسي للتقرير في فئتين عموما: المزاعم التي تُسرد بقدر كبير من التفصيل والتي تنشئ انطباعات خاطئة، لكن حيث يقر فريق الرصد بأن المزاعم لا تستند إلى أدلة قاطعة؛ والمزاعم المتعلقة بأحداث وأعمال وقعت قبل ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهو الموعد المحدد لتقرير ما إذا كانت إريتريا تمتثل للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

- لا يوجد في التقرير أي دليل قاطع على ارتكاب إريتريا انتهاكات إزاء الصومال وجيبوتي، وكذلك حظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا. وهذه الانتهاكات تكتسي أهمية كبيرة لأنها كانت بمثابة الاتهامات الموجهة لإريتريا بإلحاقها أضرارا بالصومال (لا سيما الدعم المقدم لحركة الشباب) وجيبوتي والتي استند إليها في فرض جزاءات على إريتريا. والإنصاف يقتضي الاعتراف بهذه الحقيقة واتخاذ قرار برفع الجزاءات المفروضة على إريتريا.

- يتمثل الاتهام الرئيسي الموجه لإريتريا، وهو أساس الدعوات إلى فرض مزيد من الجزاءات، في الزعم القائم على أسلوب الإثارة بتدبير مؤامرة لتفجير أديس أبابا أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهدف من الاتهامات الموجهة إلى إريتريا تحوّل من الصومال وجيبوتي إلى إثيوبيا،

وهي الجهة المتهمة والموجهة للتهمة ومصدر كل ''الأدلة'' في آن واحد. أضف إلى ذلك أن إريتريا ليس لديها أي مصلحة في تعطيل مؤتمر للقمة للاتحاد الأفريقي، في الوقت الذي افتتحت فيه من جديد بعثتها في أديس أبابا وشاركت في مؤتمر القمة لأول مرة بعد طول غياب. فسيكون من التهور أو الحمق التفكير في القيام بهجوم بهذه البشاعة. والأهم من ذلك أن بمقدور إريتريا أن تثبت بشكل نهائي وقاطع أنها لا ذنب لها في تدبير المؤامرة المذكورة وتوجيهها. (نورد أدناه ردنا الأوّلي على هذا الزعم).

ملاحظات إريتريا على التحليل السياقي لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

الحالة الإريترية في الداخل

يفتقر التقرير إلى التوازن تماما وينقل صورة سلبية للغاية عن إريتريا، وهي مخالفة للواقع. وعلى نحو ما أبلغت به إريتريا مجلس الأمن خلال جلسة التحاور غير الرسمية التي أجريت في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، فإنها تركز على التنمية حيث جعلتها الأولوية القصوى للبلد.

العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا

في الوقت الذي يقر فيه فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بالأهمية الحيوية التي تكتسيها هذه القضية وبالدور الأساسي المنوط بها فيما يتعلق بإريتريا، فإنه لا يوليها الاعتبار الذي تستحقه.

وهو يقر بأن إثيوبيا تسعى بنشاط إلى زعزعة استقرار إريتريا ويذكر ''دعم إثيوبيا لجماعات المعارضة المسلحة''، غير أنه مرة أخرى لا يعطي المسألة الوزن الذي تستحقه.

وفي الواقع، قامت إثيوبيا مرارا بغارات مسلحة وبعمليات تخريبية وغيرها من العمليات الإرهابية ضد إريتريا، تستهدف قطاع التعدين بشكل خاص. وقد اضطُلع بأزيد من ٣٠ عملية في فترة السنتين الماضيتين فقط، بما في ذلك عملية ضد مقر إحدى شركات التعدين الصينية. ودأبت إثيوبيا أيضا لمدة تناهز ١١ عاما – وبوقاحة – على استضافة تشكيلة تتكون من ١٦ جماعة ''إريترية'' مخربة وإرهابية، بما في ذلك حركة الجهاد الإسلامي الإريتري، وذلك بغرض الترويج لبرنامجها المعلن المتمثل في زعزعة استقرار إريتريا.

ويهمل تقرير فريق الرصد معالجة هذه الوقائع وكذلك التهديدات العلنية المتكررة التي وجّهتها إثيوبيا في مناسبات عديدة. وفي الواقع، أبلغت إثيوبيا أعضاء زائرين في مجلس الأمن بأن السياسة الرسمية لإثيوبيا تتمثل في إزالة الحكومة الإريترية.

وفيما يلي التشعبات الهامة للعلاقة بين البلدين:

- خاض البلدان حربين: إحداهما دامت ٣٠ عاما وحصدت أرواح ٠٠٠ ٦٥ من الشهداء؛ والثانية حصدت ٠٠٠ ٢٠ من الأرواح البشرية. وهذه الخسائر البشرية تعد هائلة بالنسبة لبلد صغير يتسم بقلة عدد سكانه؛
- لا تزال إثيوبيا تحتل أجزاء كبيرة وحساسة من الأراضي الإريترية ذات السيادة؛
- أعلنت إثيوبيا نيتها اتخاذ تدابير عسكرية للإطاحة بالحكومة الإريترية.

واليوم، تسعى إثيوبيا إلى فرض جزاءات اقتصادية وعزلة دبلوماسية على إريتريا لعرقلة واستباق ما تبذله من جهود جدية للاتصال بأطراف أخرى والإسهام في الاستقرار والوئام الدائمين على الصعيد الإقليمي.

دور إريتريا على الصعيد الإقليمي

مرة أخرى يقرر فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا تجاهل الدور الإقليمي البناء الذي تضطلع به إريتريا، بما في ذلك إسهامها المعترف به على نطاق واسع في السلم في السودان، وهو ما يكشف عن غير قصد عن تحيزه.

رد إريتريا الأوّلي على اتهامات فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

١ - دعم جماعات مسلحة ضالعة في أعمال العنف وزعزعة الاستقرار والإرهاب

يستهل فريق الرصد معالجة الموضوع بتحديد هوية ضباط يعتبرهم أساسيين في توجيه وتسيير العمليات الاستخباراتية الخارجية لإريتريا. ويذكر أسماء سبعة أشخاص، معظمهم ضباط في قوات الدفاع، لا تربطهم أي صلة بالاستخبارات الخارجية.

وعلى سبيل المثال، يذكر فريق الرصد العقيد غيماتشو أيانا، وهو ليس إريتريا أصلا. فالعقيد غيماتشو أيانا مواطن إثيوبي كان عضوا في قوات الدفاع الإثيوبية. وقد كان قائدا لفرقة آلية في الجيش الإثيوبي حتى عام ٢٠٠٣ عندما وجّه له الاتهام، مثل العشرات من الضباط العسكريين الآخرين المنتسبين إلى جماعة أورومو، بالضلوع سرا مع جبهة تحرير أورومو المعارِضة وأقيل من منصبه. وبعد مرور ثلاث سنوات، انضم إلى جبهة تحرير

أوروومو. وبالنظر إلى أن هذه الوقائع يسهل التحقق منها، من المدهش أن فريق الرصد زعم في تقريره أنه ضابط إريتري في الاستخبارات الخارجية. وكما سنرى فإن غيماتشو متهم بالقيام بدور رئيسي في المؤامرة المزعومة لتفجير قنابل في أديس أبابا. وترد إفادة أدلى بها العقيد غيماتشو مرفقة طيه (انظر الضميمة).

٢ - مرافق التدريب

لا تعد المرافق العسكرية لإريتريا ومواقعها سرا. وخلافا لما ذكر في تقرير فريق الرصد، لا تضطلع وكالة الأمن الوطني الإريترية بالتدريب العسكري. والأهم من ذلك أن الكثير من المعلومات الواردة في التقرير سابقة للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، وهي بذلك غير ذات صلة بالموضوع.

٣ - تقديم المساعدة لجماعات مسلحة يزعم أنها تخالف القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)

جيبوتي

على الرغم من أن التقرير يعرض ادعاءين لما يسميه ''الدعم الإريتري المحدود النطاق''، أقل ما يمكن قوله إن مصادره مشكوك فيها. فلا يكاد يُعتبر قائد سابق لجبهة إعادة الوحدة والديمقراطية احتجزته حكومة جيبوتي مصدرا موثوقا. وعلى الرغم من أن المحتجز زعم أن إريتريا وفرت ''الغذاء والأدوية والعلاج للمقاتلين الجرحى''، فإنه أنكر تلقي أي أسلحة أو معدات عسكرية. وقال إن الزي الرسمي للجبهة وأسلحتها وذخائرها تم شراؤها من اليمن. وهذا يتناقض مع مزاعم أدلت بها السلطات الجيبوتية مفادها أن المحتجز أقر بأن إريتريا وفرت الأسلحة. إضافة إلى ذلك، يتعلق هذا الزعم من جانب فريق الرصد بالفترة السابقة لكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حيث كان آخر ادعاء بضلوع إريتريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

وهناك زعم واحد فقط في التقرير من بين المزاعم الأخرى التي تفيد بأنه في شباط/فبراير ٢٠١١ ضبطت القوات العسكرية الجيبوتية ٥٠ كيلوغراما من المتفجرات كانت مخبأة في كهف. وقال فريق الرصد إن المتفجرات كانت من صنع الحقبة السوفياتية وإنه ''لم يتمكن من تتبع المنشأ الأصلي لها أو تسلسل حائزيها''. وبما أنه لم يكن هناك أي ادعاء بضلوع إريتريا، لماذا أُدرج ذلك تحت الانتهاكات المزعومة التي ارتكبتها إريتريا؟

فمن الواضح أنه لا يوجد أي دليل على انتهاك إريتريا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) فيما يتعلق بجيبوتي.

إثيوبيا

كما ذُكر أعلاه، فإن العنصر الرئيسي في اتهامات فريق الرصد (وإثيوبيا) بأن إريتريا ضالعة في مؤامرات إرهابية وأعمال تهدف إلى زعزعة الاستقرار على الصعيد الإقليمي يتمثل في المؤامرة المزعومة لتفجير قنابل في أديس أبابا أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأوربي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ويدعي فريق الرصد أنه ''رغم أن العملية في الظاهر كانت لجبهة تحرير أوروموا''، فإنها تمت بتدبير وتخطيط وتوجيه من قبل وكالة الأمن الوطني الإريترية. وخلُص إلى أن ''العملية كانت من الناحية الفعلية نشاطا من أنشطة الاستخبارات الإريترية التي تتخفى زورا كمبادرة لجبهة تحرير أوروموا''.

وقد جاء وصف العملية بطريقة درامية مثيرة وامتد على عدة صفحات من السرد المشوِّش والمتناقض والمليء بالثغرات. وستقوم إريتريا، إن أتيحت لها الفرصة، بتقديم عرض مفصّل يثبت بشكل قاطع أن اتهام فريق الرصد لإريتريا لا أساس له على الإطلاق. أما فيما يخص الدور المزعوم الذي قامت به جبهة تحرير أوروموا، فإن المنظمة قادرة على أن تتكلم بالأصالة عن نفسها.

وفي هذا الرد الأوّلي، تعرض إريتريا الوقائع والأدلة التالية التي تؤكد أن اتهامات فريق الرصد لا تستند إلى أدلة قوية وقاطعة.

إن مصادر المعلومات و ''الأدلة'' التي يرتكز عليها الاتهام مشكوك فيها إلى حد كبير وهي غير موثوقة. ويقر فريق الرصد بأن المصادر الوحيدة التي اعتمد عليها في مزاعمه هي السلطات الأمنية الإثيوبية والجناة المزعومون الذين احتجزتهم قوات الأمن الإثيوبية. ومن الواضح أن الحكومة الإثيوبية المعادية لإريتريا والتي تقود بنشاط حملة من أجل فرض مزيد من الجزاءات عليها لديها الرغبة والوسائل اللازمة للتلاعب بالأدلة وتزويقها وتشويهها أو حتى تلفيقها. ومن الواضح أيضا أن أي شهادة يدلي بها المحتجزون على يد حكومة معروفة جيدا بكونها تلجأ بشكل اعتيادي إلى التعذيب لا يمكنها أن تناقض الرواية الرسمية للحكومة الإثيوبية لأن ذلك من شأنه أن يجر على المحتجزين عواقب وخيمة.

وتتمثل واقعة أخرى تضع مصداقية شهادة المحتجزين على المحك في زعمهم أن الشخص الذي قيل إنه قام بالدور الرئيسي، العقيد غيماتشو أيانا، هو ضابط في الاستخبارات الإريترية وليس ضابطا في جبهة تحرير أوروموا، كما رأينا أعلاه. وإذا كان المخبرون اضطلعوا فعلا بالأدوار التي نسبت إليهم في سرد المؤامرة المزعومة، فإنه لا يوجد هناك سبب معقول كي لا يعلموا أن غيماتشو في الواقع ضابط في جبهة تحرير أوروموا. وإذا كانوا على علم بذلك وتعمدوا إيهام فريق الرصد (إذا نحن جعلنا قرينة الشك في مصلحة

فريق الرصد) بأنه ضابط في الاستخبارات الإريترية، فلا بد أنهم قاموا بذلك بإيعاز من مديريهم بغرض صريح هو توريط إريتريا.

إن ادعاء فريق الرصد أن ضباطا إريتريين قاموا بالدور الرئيسي في المؤامرة خطأ بيِّن ويتناقض مع سرده للوقائع. ولكي يبرر فريق الرصد مقدمته المنطقية التي مفادها أن محاولة تفجير أديس أبابا كانت عملية إريترية، يذكر أن محتجزا واحدا فقط تابعا لجبهة تحرير أوورومو، ''وهو عمر إدريس محمد قائد الفريق، هو الذي كان فيما يبدو على اتصال منتظم مع قيادة جبهة تحرير أوورومو ... فقد جرى عزل جميع أفراد الفريق الآخرين عن هياكل الجبهة منذ لحظة تجنيدهم، حيث أصبحوا يتلقون كل التدريب والأوامر من ضباط إريتريين مباشرة''.

ويضيف فريق الرصد قائلا إنه وفقا لعمر (قائد الفريق)، فإن داود إيبسا، رئيس الجبهة، وحده كان على علم بوجود هذه العملية الخاصة وأهدافها، ولكن لا يبدو أنه كان يمارس أي قيادة أو سيطرة على أساليبها.

إلا أنه وفقا لسرد الوقائع الذي ورد في التقرير، وإذ لا نعطي مرة أخرى أي مصداقية لهذه المزاعم، فإن ضباطا تابعين لجبهة تحرير أوورومو هم الذين قاموا بالدور الرئيسي حسبما قيل.

وفيما يلي ما ورد في السرد: في عام ٢٠٠٨، رتب أحد منتسبي الجبهة في كينيا اتصالا لفيداكو، قائد الفريق ١، مع عقيد إريتري يدعى غيماتشو أيانا. (وكما ذُكر من قبل، غيماتشو هو في الواقع ضابط تابع للجبهة وهو ليس إريتريا). وتحدث غيماتشو أيضا إلى عمر إدريس محمد، القائد العام للفريق، الذي أفاد بأن داود إيبسا، رئيس الجبهة، اتصل به في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وأبلغه أنه سيكلف بمهمة سرية. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، أعطى غيماتشو ''تعليمات لفيداكو وفريقه بالعودة إلى أديس أبابا''. و ''ظل فيداكو على اتصال مع غيماتشو، حيث تشير السجلات الهاتفية إلى حدوث ما لا يقل عن ٢٧ محادثة هاتفية بينهما''. ورتب غيماتشو أيضا لتحويلات مالية إلى أعضاء الفريق في أديس أبابا. ووفقا لعمر، فإن غيماتشو هو الذي أعطى لأعضاء الفريق المعدات والمتفجرات التي كانت ستستخدم في العملية. ومرة أخرى، قام غيماتشو ''بتقديم التعليمات الأخيرة والمتفجرات''. وفي مطلع كانون الثاني/يناير، قام عمر ''بطلب أموال إضافية من غيماتشو''. وفي الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير، ''ومع مضي الوقت سريعا ... رأى عمر ضرورة التشاور مع غيماتشو ... وتظهر السجلات الهاتفية فيما يبدو إجراء ٣٩ اتصالا خلال وجود عمر في إثيوبيا ... معظمها من جانب غيماتشو''.

وقد ورد ذكر إريتريين في السرد، لكن في دور محدود وثانوي، وذلك استنادا مرة أخرى إلى شهادة مشكوك فيها أدلى بها محتجزون.

وحتى إن افترضنا أن السرد في الواقع حقيقي – وتعتقد إريتريا أنه ليس كذلك – من الواضح إلى حد كبير أن المحاولة المزعومة كانت من البداية إلى النهاية مجهودا بذلته جبهة تحرير أوروموو.

وهناك مشاكل كبرى أخرى تشوب السرد.

فهو يذكر بشكل قاطع أن العملية لم تستهدف قادة الاتحاد الأفريقي، إلا أنه يدعي أن أحد الأهداف تمثل في فندق شيراتون حيث كان يقيم معظم القادة.

ويذكر التقرير أن بندقية قناصة كان يُزعم أنها كانت بحوزة أحد أعضاء الفريق بيعت لإريتريا من قبل رومانيا كما وثّقت ذلك الحكومة الرومانية. وسنعود إلى لجنة الجزاءات لموافاتها بمعلومات عن حقيقة هذا الادعاء. لكن حتى لو افترضنا أن منشأ البندقية في إريتريا، فإن ذلك لا يبين بصورة قاطعة متى وكيف آلت إلى الحكومة الإثيوبية. ومن جهة أخرى، لا يقدم التقرير أي دليل إطلاقا على أن المعدات الرئيسية والمتفجرات التي كانت ستستخدم في المؤامرة المزعومة كان منشؤها في إريتريا.

ويستند فريق الرصد في الكثير من ادعاءاته إلى قائمة اتصالات للجبهة في أسمرة، غير أنه يقر بعد ذلك بأن هذا الدليل الرئيسي عفا عليه الزمن منذ عام ٢٠٠٦. ولما أدرك أنه يستند إلى أسس يتعذر قبولها، حاول أن يجد تبريرا واهيا لنفسه بأن زعم أن أعضاء سابقين في الجبهة (منشقين) كانوا قد قالوا له إن القائمة لا تزال صالحة، ناسيا بذلك أن شهادة المنشقين، الذين يتعاونون حاليا مع الحكومة الإثيوبية، لا يمكن اعتبارها مصدرا موثوقا.

وهذه الرواية تكذب الادعاء أن عملية أديس أبابا المزعومة من تدبير وتخطيط وتوجيه إريتريا. كما تبين أنه لا يوجد دليل لا يقبل الجدل على ضلوع إريتريا، أو حتى الدور المحدود الذي يظل قائما متى أخذنا في الحسبان أن الجهات الفاعلة الرئيسية المزعومة، التي يزعم أنها تقوم بالقيادة والسيطرة، ليست إريترية. وتود إريتريا، إن أتيح لها الوقت، أن تقدم معلومات إضافية حاسمة فيما يتصل بهذا الاتهام الذي يتبع أسلوب الإثارة، وهو ما يذكرنا باتهام سابق من قبل فريق الرصد مفاده أن إريتريا كان لديها ٢ ٠٠٠ جندي في الصومال، وهو الاتهام الذي كان مشفوعا بمعلومات مفصلة عن وقت وكيفية وصولهم ومكان نشرهم والأعداد التي تم نشرها. وهذه التحفة المستمدة من تقرير سابق، تَبيَّن أن لا أساس له على الإطلاق، كانت قد استخدمت في حينها لإقامة الحجج المؤيدة لفرض جزاءات على إريتريا.

الصومال

بالنظر إلى أن مزاعم الدعم العسكري الذي تقدمه إريتريا إلى حركة الشباب كانت الشاغل الأساسي لمجلس الأمن والدافع الرئيسي وراء فرض جزاءات بموجب القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، من الجدير بالملاحظة أن تقرير فريق الرصد يؤكد أن إريتريا لم تنتهك القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) فيما يتعلق بالدعم العسكري المقدم لحركة الشباب أو لأي جماعة مسلحة في الصومال. ويذكر فريق الرصد ادعاءات من مصادر غير محددة بإيفاد شحنات من الأسلحة الإريترية إلى كيسمايو (وفي الواقع كانت إثيوبيا قد وجهت تلك الاتهامات علنا)، إلا أنه يذكر بشكل قاطع أنه ''لم يتمكن من التحقق من هذه التقارير بصورة مستقلة''.

وفيما يخص الدعم المالي، يذكر فريق الرصد أن لديه أدلة وثائقية على مدفوعات إريترية لأشخاص مرتبطين بحركة الشباب، لكن يقر بأنها لا تتصل سوى بعام ١٩٩٨. كما يذكر مزاعم بأن التمويل مستمر، بواقع ٠٠٠ ٨٠ دولار في الشهر حسبما يزعم أحد المصادر، إلا أنه لا يقدم أدنى دليل.

السودان

يسلم التقرير بأنه يتعذر استنتاج أن إريتريا قدمت مساعدة عسكرية مباشرة لجماعات ضالعة في زعزعة استقرار جنوب السودان بما ينتهك أحكام القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٤ - انتهاك حظر توريد الأسلحة

يتحدث فريق الرصد عن تقارير وقرائن بشأن شراء الأسلحة الإريترية، لكنه لا يزعم أن لديه أدلة دون أي شك معقول. كما يذكر أنه لم يتمكن من تحديد ما إذا كانت أية حكومة ضالعة مباشرة في أي انتهاك مقصود لحظر توريد الأسلحة فيما يتعلق بإريتريا.

ويورد تقرير فريق الرصد مزاعم وردت مفادها أن ضابطا عسكريا إريتريا ضالع في تهريب الأسلحة من إريتريا إلى السودان. غير أنه لا يقدم أي دليل على هذه المزاعم، وهي على كل حال تتصل بالفترة السابقة للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٥ - التمويل دعما لانتهاكات القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)

يفرد التقرير حيزا كبيرا لمزاعم تفيد احتمال وجود أنشطة مالية سرية لدعم انتهاكات حظر توريد الأسلحة. ويورد بالتفصيل ما يعتبره مصادر إيرادات الحكومة الإريترية مع التركيز بشكل خاص على المساهمات الواردة من أفراد الشتات الإريتري فضلا

عن قطاع التعدين. ومن المؤسف أنه يكرر اتهامات (من مصادر مشكوك فيها، بما في ذلك أفراد لديهم أجندات شخصية) دون تقديم أي دليل يوحي بأن أفراد المجتمع الإريتري ورجال أعماله ضالعون في أنشطة غير قانونية. فهذه المزاعم هي بكل بساطة تشهيرية وتشوه سمعة هؤلاء الأفراد، الذين هم أيضا مواطنون في البلدان التي يقيمون فيها، وكذلك سمعة أسرهم وأعمالهم التجارية.

ويدخل التقرير أيضا حقلا ملغوما من الناحية القانونية بالإيحاء بأن مساهمات أفراد الشتات الإريتري غير قانونية وتنتهك اتفاقيات فيينا. ولما لم يثبت فريق الرصد بصورة قاطعة انتهاك حظر توريد الأسلحة، فإن مناقشة المصدر المحتمل لتمويل الحكومة الإريترية لا يمكن إلا أن تكون فرضية. ويبدو أن الغرض من العملية برمتها هو إعطاء غطاء للدعوات إلى فرض جزاءات اقتصادية على إريتريا.

رد إريتريا على توصيات فريق الرصد

تتعارض توصيات فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بفرض جزاءات إضافية على إريتريا مع المحتويات والأدلة المعروضة في المتن الرئيسي لتقريره. وكما رأينا، فإن إريتريا تمتثل للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) فيما يتعلق بالصومال وجيبوتي وحظر توريد الأسلحة. وقد بيَّنا أيضا أن اتهام إريتريا بتدبير مؤامرة تفجير أديس أبابا ومحاولة تنفيذها لا يسنده دليل قوي. أما والحالة هذه، فإن الإنصاف والعدل يقتضيان رفع الجزاءات المفروضة على إريتريا فورا، ناهيك عن الجزاءات الإضافية. ويستلزم الإنصاف والعدل أيضا اتخاذ تدابير ضد الحكومة الإثيوبية حيث إن فريق الرصد ذكر بشكل قاطع أن إثيوبيا ”تنتهك الحظر العام والكامل على توريد الأسلحة“ المفروض على الصومال. ومن الأهمية بمكان أن فريق الرصد لم يقدم أي توصيات فيما يتعلق بانتهاكات إثيوبيا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، وهو ما يتعذر شرحه.

خلاصة

تختتم إريتريا عرضها بالتماس الفرصة مرة أخرى لتقديم رد شامل ونهائي بعد أن تتلقى وتستعرض تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. ومن الواضح أن لا حاجة ملحّة تبرر اتخاذ قرار عاجل وغير عادل وخطير ضد إريتريا للمرة الثانية في غضون ١٨ شهرا فقط.

ضميمة

Statement by Brigadier General Hailu Gonfa and Colonel Gemechu Ayana

14 September 2006

Until a few days ago, we were officers in the Ethiopian army sworn to protect the country's laws and diverse people from any threats. To our deepest dismay, we have come to the conclusion that the greatest threat to Ethiopia and the people emanates not from elsewhere but from the regime on power. Over the last years, the armed forces have been systematically reduced to protecting the narrow interest of a small clique determined to cling to power at all costs. Under the circumstances the choices confronting us are: Either to remain with the same oppressive machinery or wait and see hoping against hope that things would improve on their own or through a miracle. We have waited too long; we cannot wait any longer.

Despite the calls by opposition groups to peacefully deal with the dire situation, EPRDF is showing no inclination whatsoever to address the country's mounting social, economic and political problems. Instead, it is intensifying repression. Even though this repressive machinery did not spare any people in the country, the magnitude and scale of repression, harassment and intimidation committed against Oromo people has no comparison. Moreover, it is considering new military adventures in the region that would not serve the legitimate interest of all affected — and could plunge the region into chaos.

Throughout the years we served this regime, we serve hoping things would improve over time and expected the regime would also resolve political conflicts peacefully and truly democratize the country where political power emanates from the will of the people not from force. Now we have found this to be an empty promise. We are particularly elated that the Alliance for Freedom and Democracy (AFD) has offered a hope not only to eliminate the spectre of more mayhem but also chart a better future through a process of dialogue involving all stakeholders in the search for comprehensive solutions.

We regret that the regime has flagrantly, and without serious consideration, rejected this offer of goodwill and continued on its path of destruction. We cannot therefore continue to defend a minority and overwhelmingly rejected regime, sadly, that is committing untold atrocities against our own people.

It is time for us to take side in the fight between tyranny and liberty. Accordingly, we have dissociated ourselves from TPLF/EPRDF and joined the liberation struggle of our people gripped by the claws of tyranny. We have therefore joined the Oromo Liberation Front that is a member of the Alliance for Freedom and Democracy (AFD) to realize the age-old dream of all peoples for freedom and democracy.

To the Ethiopian Armed Forces

The incumbent regime has been fooling us all by falsely extolling its commitment to freedom, democracy and speedy economic development. This commitment has been put to test over the last 15 years. The tyrannical behaviour of the regime demonstrates that this pledge runs skin deep and does not show any sign of change, which makes all our efforts and sacrifices in vain. We believe as long as the regime continues to defy the will of the people, our problems would multiply. That is why it has to be compelled to desist from its destructive path or be removed. We therefore call on you to follow our example and join the just and popular struggle.

To the international community

The minority Ethiopian regime does not have the capacity or the legitimacy to continue to rule the country. The regime, whose dismal 15-year tenure is more than enough to gauge its goodwill, needs to be pressed rather than appeased to submit to the call for dialogue. We strongly urge you to reconsider your support for it as it does not any more serve our common strategic interests.